


باردو في 25 جوان 2014

60
عدد

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجنة المتعددة:	مقترح قانون يتعلق بتنقيح النظام الداخلي (إضافة الفصل 62 مكرر)		
* اللجنة الخاصة للنظام الداخلي والحصانة.	(تم تقديمه من طرف 10 نواب طبقا لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)	بتاريخ 2014/06/24	49

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر

مراسلة داخلية

رقم الضبط: 2014 800 299 تاريخ الضبط 2014 06 05

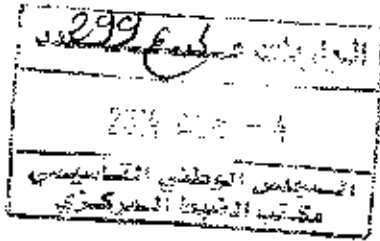
المرسل: النائب عمر التتوي

الإدارة: السادة النواب

المصلحة: السادة النواب

موجهة إلى: الكتابة العامة

الموضوع: مشروع تنفيذ النظام الداخلي (إضافة لفصل 62 مكرر) صادر عن 10 نواب



مشروع تنقيح النظام الداخلي

2014 / 49

(إضافة الفصل 62 مكرر)

- شرح الأسباب -

يرمي هذا المشروع إلى تسريع العمل النيابي عند المصادقة على مشاريع القوانين وترشيح التعديلات وإحكام الصياغات التشريعية والحد من خوض الجلسة العامة في نقاشات من المفروض أن يكون مكانها داخل اللجان وتحول الجلسة العامة في غالبية الأحيان إلى لجنة تشريعية موسعة تمتد فيها مناقشة القانون لأيام عديدة بما يتعذر معه على ممثل الحكومة - إن كانت صاحبة المشروع - مواكبتها.

من حيث الشكل: حيث لم يصنف المجلس الوطني التأسيسي نظامه الداخلي في مرتبة القوانين وبناء على ذلك فإنه يبقى من حق النواب المبادرة بتنقيح النظام الداخلي ولا تنسحب عليهم تحجيرات الفصل 148 من الدستور.

من حيث الأصل: لم تكن مهمة المجلس الوطني التأسيسي قاصرة على سن الدستور بل تمتد إلى تأسيس حياة نيابية سليمة بما يعنيه ذلك من أداء ديمقراطي وسريع وعصري لوظيفته النيابية والتشريعية إبراز القوة للمجالس النيابية القادمة.

واعتدالاً بما عليه التقاليد البرلمانية بالديمقراطيات العصرية من اقتصار الجلسات العامة على التصويت وترك المناقشات والتعديلات من اختصاص اللجان التشريعية.

فإن هذا المشروع يهدف إلى دعوة مكتب اللجنة التشريعية المعنية للانعقاد بعد انقضاء أجل تقديم مقترحات التعديل لغاية الحوار مع النواب أصحاب التعديل والتفاعل مع مقترحاتهم ودراستها بحضور ممثل عن أصحاب المشروع سواء كانوا سلطة تنفيذية أو نواب و النظر فيما إذا كانت مستوعبة في نص المشروع أو تكرارا لنصوص قانونية أخرى وبالتالي يكون مصيرها السحب باقتناع من أصحاب التعديل أو الاكتفاء بالإشارة إلى التفسير المقصود للقانون بمذكرة شرح الأسباب وإذا تعذر ذلك واتجه إما ادماج المقترح بالمشروع لوجهته أو استبعاده لعدم انسجامه مع بقية فصول مشروع القانون أو لكونه من قبيل التفصيل المفرط أو لتبعيته لمجال الترتيب. إن كامل اللجنة تعيد الانعقاد بحضور ممثل عن أصحاب المشروع وممثل عن أصحاب التعديل وتقرر في الغرض وتبدي ملاحظاتها النهائية والموجزة على المقترح وتوزع ملاحظاتها مع مشروع القانون ومقترحات التعديل.

الفصل 62 مكرر: إذا تعرض أي مشروع أو مقترح قانون لمقترح تعديل من النواب فإن مكتب اللجنة المعنية يجتمع بهم بحضور ممثل عن أصحاب المشروع لدراسة مدى استيعاب المشروع لهذه المقترحات أو سبق تنقيحها ومدى انسجامها معه أو تعلقها بالمجال الترتيبي وإن تعذر سحبها فإن اللجنة تعيد الاجتماع لإدماج هذه التعديلات أو رفضها بتعليق موجز وتوزع الملاحظات النهائية للجنة مع كل مقترح تعديل.

الواردات عدد

24 جوان 2014

2014 / 49

عمى
بشور